الملـف الإقتصـادي Economic Document

مؤشرات الميزانية العامة لعام ٢٠١٠

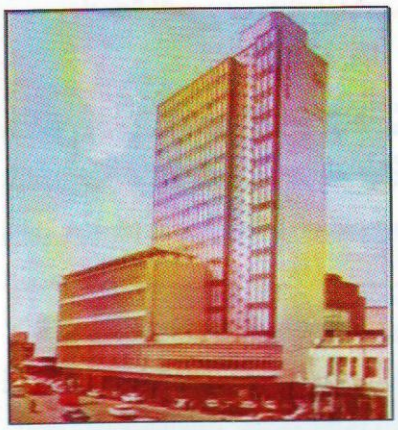

بعد مخاض عسير وبغالبية نيابية توصـــل البرلمـــان العراقي يوم ٢٦ يناير/كانون الثاني إلى إقرار موازنة البلاد لعام ٢٠١٠، بإجمالي نفقات قدره ٣,٧٢ مليار دولار أو ما يقارب٨٤,٧ تـــريليون دينار عراقي، وبذلك ينهي البرلمان فصـــله التشـــريعي الثاني والأخير.

ويتضمن مبلغ الموازنة نفقات اســـتثمارية حجمها حوالي عشـــرين مليـــار دولار.وتم تحديد اكثـــرَ من ٥٢ مليارَ دولار للجانب التشغيلي، فيما تم تحديد ١٧% منها كحِصة لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية، على ان تتفقَ الحكومة الاتحادية مع حكومة الإقليم بشأن نفقات الرواتب والتسليح والتجهيز لقوات حرس الاقليم بما ينسجم مع الدستور .

وتضمن قانونُ الموازنة الجديد تحويل دولار واحد من كل برميل نفطٍ خام إلى المحافظة المنتجة للنفط.

و يبلغ حجم الانفاق الاتحادي فيها ٨٤,٧تريليون دينار عراقي (نحو ٧٢,٤مليار دولار امريكي) بينما يبلغ العجز٢٢,٩تريليون دينار (١٩,٦مليار دولار).
وبحسب قانون الميزانية فان عجز الميزانية يبلغ ٢٧ بالمئة من الانفاق الاجمالي ومن المنتظر تمويله من خلال فوائض السنوات السابقة وأيضا عبر الاقتراض المحلي والخارجي.
ويتضمن قانون الميزانية تفويضا يسمح للعراق بالسعي للتوصل الى ترتيبات تمويل بقيمة ٤,٥مليار دولار مع صندوق النقد الدولي وأخرى بقيمة ملياري دولار مع البنك الدولي.
ويقدر اجمالي ايرادات الحكومة العراقية بحوالي ٦١,٧تريليون دينار (٥٢,٨ مليار دولار). ويعتمد العراق على صادرات النفط الخام في جني أكثر من ٩٥ في المئة من الايرادات الحكومية.

Economic Document

الملـف الإقتصـادي

الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات: انخفاض نسبة التضخم في العراق العام الماضي

أعلـن الجهـاز المركـزي للإحـصاء وتكنولوجيـا المعلومـات فـي وزارة التخطيط عن انخفاض نسبة التضخم السنوي الى (٤,٤%) .

وان هذا الانخفاض في مؤشرات التـضخم الـسنوي جـاء نتيجـة لانخفـاض الأرقـام القياسـية للمجـاميع الـسلعية الخاصـة بالأقمـشة والملابـس والأحذيـة والأثـاث، والوقـود والإضـاءة والنقـل والمواصـلات والخـدمات الطبية والأدوية.

وان المجـاميع الـسلعية التـي سجلت اعلى نسبة انخفاض في الاسعار سجل في اسعار الاحذية والاثاث التي وصلت نسبة الانخفاض فيها الى(٤١%).

واكد المتحدث باسم جهاز الاحصاء ان فرق الجهاز توصلت إلى تحديد هذه النسبة عبر عملية رصد متواصلة لحركة السوق العراقية على مدار العام الفائت.

الا ان مـراقبين يـشككون فـي هـذه الأرقـام ولا يـستبعدون وجـود دوافـع سياسية انتخابية وراء إعلانها في هذه التوقيت.

ويعد الجهـاز المركـزي للإحـصاء وتكنولوجيـا المعلومـات التـابع لـوزارة التخطيط فـي مقدمـة المؤسـسات التـي ترصـد حركـة المجتمـع والاقتـصاد العراقـي وتـصدر التقـارير الدوريـة حـول مـستويات التـضخم والبطالـة والتعليم وغيرها من أوجه النشاط العام للدولة والمجتمع.

الملـف الإقتصـادي Economic Document

المؤشرات العامة حول الاقتصاد العراقي ما بعد ٢٠٠٣

الملف الاقتصادي- هيئة التحرير..

١- ان الدخل الناجم عن تصدير النفط بات يشكل ٨٥ % أو أكثر وهو يمثل ٣/٢ الناتج المحلي الإجمالي.فضلاً عن كونه المصدر الأساس للعملات الأجنبية والاحتياطي النقدي الداعم للعملة الوطنية.

٢- ان توقف الكثير من المشاريع الصناعية والزراعية ممن تتمتع بالقدرة والميزة التنافسية المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض أثمانها النسبية، أدى إلى أحلال مثيلاتها الأجنبية المستوردة وفقاً لسياسة الإغراق وإلغاء القيود ما أفقد المنتج المحلي ميزة المنافسة وأدى إلى تفاقم مشاكل الشركات الصناعية العامة إضافة إلى التأثير على الفرد المنتج.

٣- أخذت أسعار السكن وخدمات الصيانة تلاحق أسعار السلع المحلية والمستوردة بصورة مذهلة وتتطابق معها، بعد أن كانت تتباطآ لسنوات عند ملاحقتها لأسعار تلك السلع خاصة وان العجز في الوحدات السكنية يربو على مليوني وحدة، إضافة إلى (٣٥٠) آلف وحدة سنوياً للحد من تراكم العجز السابق.

٤- هناك تناقض وحراك أخذ يضع السياسة النقدية أمام مهمة مباشرة وغير مباشرة في تطوير وتقوية نشاطات الوساطة المالية وبناء البنية المصرفية، فمهام استقرار السوق المالية لا تقل أهمية عن مهام السياسة كحاضنة للنمو والتطور الاقتصادي ليبلغ عدد المصارف (٤٢) مصرفاً

بضمنها (٧) مصارف حكومية و(٣٥) مصرفاً خاصاً منها (٧) مصارف إسلامية و(٦) مصارف أجنبية حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

٥- تنامي احتياطي العراق من العملة الأجنبية المحتفظ به في صندوق تنمية العراق، وفي البنوك المركزية لعدد من الدول الاخرى إلى أكثر من (٥٠) مليار دولار أميركي ويورو نتيجة للزيادة الحاصلة في أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٨

٦- حددت الجهات العراقية المختصة نسبة البطالة في العراق بـــ(١٨%). بينما حددتها الجهات غير الر سمية الدولية بحدود ٦٠-٧٠% بضمنها نسبة ٤٣%عمالة وبطالة مقنعة.

وحددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عدد العاطلين الشباب المسجلين لديها بحدود (١,١٥٠) مليون عاطل،علماً بأن نسبة ١٠% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين(٥ - ١٤) سنة هم من الأيدي العاملة ويجري تشـــغيلهم بشـــــروط مجحفة وبأجـــور زهيدة.

٧- توجد حالياً (١٩٢) شركة من شركات القطاع العام متوقفة عن العمل، أو أن نشاطها يقتصر على نسبة ٢٠% من الطاقة التصميمية، وأن هذه الشركات تستوعب بحدود (٥٠٠) الف عامل. يمكن اعتبارهم ضمن البطالة المقنعة. بسبب شحة توفر الكهرباء والوقود وضعف التقنية المستخدمة أو لأسباب أمنية خاصة خلال السنوات السابقة.

٨- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية فهو أقرب ما يكون إلى الاقتصاد الخدمي إذا ما استبعدنا قطاع النفط الذي يساهم بنسبة ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن مساهمة قطاع الخدمات تبلغ ٢٢%، بينما تبلغ مساهمة القطاع الصناعي ١،٥% فقط. وأن مساهمة القطاع الزراعي لا تتجاوز نسبة ٦،٥%،علماً بأن مساهمة القطاع النفطي البالغة ٧٠% ويستخدم لتحقيقها نسبة ٢% من قوة العمل المتاحة. مقابل ٩٨% لقطاعات لا تتجاوز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ٣٠%.

٩- ما زال القطاع الزراعي متخلفاً بالرغم من الأموال والقروض الميسرة المقدمة من البنك الدولي، حيث تعاني الأراضي الصالحة للزراعة البالغة بحدود (٥٠) مليون دونم من التصحر السنوي الذي يقدر بحدود (١،٥) مليون دونم بسبب قلة الموارد المائية وعدم استخدام أساليب الري والزراعة الحديثتين. علماً أنه يستخدم أكثر من ٣٠% من القوى العاملة. ما جعل العراق مستورداً للغذاء بعد أن كان مصدراً في الثلاثينيات حيث تم أنشاء (بورصة العراق السلعية) التي أنشئت عام ١٩٣٤ حتى إغلاقها عام ١٩٣٩ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

١٠-ان القطاع التربوي يعاني من قلة التخصيصات المالية ، حيث تقدر حاجة العراق من المدارس والأعداديات بأكثر من (٤٠٠٠) مدرسة كما ازداد عدد الأميين في العراق إلى أكثر من ٣٥% ما دعا وزارة التربية للقيام بحملة وطنية لمحو الأمية للأطفال المتسربين من المدارس بسبب التهجير وظروف المعيشة الصعبة فضلاً عن النساء والرجال دون سن الخمسين.

١١- بالرغم من ارتفاع عدد المصارف العراقية والأجنبية العاملة في العراق وزيادة رؤوس أموالها وحجم ودائعها إلا ان نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق ما زالت في مستوى منخفض لا يتعدى ٤% وهي نسبة منخفضة ودون مستوى الطموح ويعمل البنك المركزي على زيادتها من خلال عدة وسائل وهي:

أ- إلغاء خطة الائتمان السنوية التي كان يعدها البنك للمصارف وترك وضع خطة الائتمان من قبل مجلس ادارة كل مصرف.

ب- السماح للمصارف بتقديم القروض الكبيرة المشتركة التي يساهم في تقديمها أكثر من مصرف واحد.

ج - تقديم القروض وفق دراسات جدوى اقتصادية وبضمانات مناسبة ومتابعة استخدامها في الإغراض المخصصة لها.